الدور التنموي لريادة الأعمال في دعم التنمية المستدامة

أحمد محمد عبدالرحيم حسين بهنساوي (*)

مقدمة

مع ازدياد المنافسة العالمية والتطور التكنولوجي والعلمي وزيادة التسارع في منظمات الأعمال الحديثة أصبحت المنظمات أكثر ريادية واستغلالا لفرصها الاستثمارية بالسوق من خلال الإبداع والابتكار لخلق أفكار جديدة والاستجابة لفرص جديدة وأسواق جديدة لزيادة النمو الاقتصادي، ومع ارتفاع معدلات الاستهلاك العالمي والطلب على الموارد الطبيعية بشكل سريع تتزايد الحاجة للانتقال من النموذج الاقتصادي التقليدي القائم على الأخذ والتصنيع والهدر والاتجاه نحو نموذج أكثر فعالية وقادر على الدفع نحو تسجيل نسب أعلى من إنتاجية الموارد واستخدام رواد الأعمال للتنمية المستدامة في مشاريعهم.

فمن هذا المنطلق نجد أن على رواد الأعمال التفكير في إحداث التغيير المطلوب من أجل تحقيق نمو مستدام، وتأمين مستقبل أكثر استدامة للأعمال، بما يضمن الحفاظ على البيئة في مشاريعهم ونستطيع أن نقول أن على رواد الأعمال الجدد تبادل الأفكار والتعرف على أفضل الممارسات في هذا المجال لدعم المؤسسات في سعيها لإجراء التغييرات اللازمة لتصبح أعمالهم مستدامة، ولتساهم بتحقيق اقتصاد مستدام في المستقبل ولاشك أن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بتطوير بيئة ريادة الأعمال.

ومن هنا شغلت الريادة حيزاً كبيراً من تفكير علماء الإدارة عامة، وعلماء الصناعة والأعمال والمشاريع خاصة، إذ أكد علماء الإدارة ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة الريادة كونها رافقت بزوغ الثورة الصناعية وما تلازم معها من مدارس فكرية متتالية ومتعاقبة في رصدها لأبعادها، وسعياً منها لتشخيصها بقصد تحليلها والتنبؤ بنتائجها المتوقعة، والتفكير بآلية التعامل معها وفق افتراضات عقلانية تامة ومحددة، وبمنظور مغلق وآخر مفتوح، حيث أن المبادرة والقدرة على تحمل المخاطر وتقديم الأفكار الجيدة والجديدة والبحث عن الفرص وانتهازها، جميعها تمثل عناصر مهمة تكون كفيلة للبدء في اتخاذ قرار بالريادية في مشروع معين وصولاً إلى هدف أعظم وهو تحقيق التنمية المستدامة.(١)

(*) هذا البحث مستل من رسالة الماجستير الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [أصحاب المشروعات الريادية وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية غرب جرجا أنموذجًا)]، وتحت إشراف: أ.د. محمد علي سلامة – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. صابر محمد عبد ربه – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. حمدي أحمد عمر (رحمه الله) – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) القبي، الطيب محمد ؛ أمهني، نجوى رمضان (٢٠١٩): أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجهاز استثمار مياه النهر الصناعي بالمنطقة

كما أن التنمية المستدامة تسعى أيضا لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة.[٢]

وعليه اكتسبت ريادة الأعمال أهمية خاصة في العقود الأخيرة يمكن وصفها بالمتصاعدة على خلفية التقدم التكنولوجي والثورة الرقمية، وذلك نظرا للدور التنموي الذي لعبته خاصة في الاقتصادات الصاعدة. إذ تسهم ريادة الأعمال في زيادة دخل صاحب المشروع ودخل المجتمع، مما يساعد في الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية. كما تطورت نظرة المجتمع في الوقت الحاضر لريادة الأعمال كمحدد لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الرئيسية مثل الترقي وخلق الثراء وتتضمن ريادة الأعمال اكتشاف الفرص ومحدداتها الرئيسية هي الريادة والابتكار وقرار المخاطرة باستكشاف التكنولوجيات الجديدة. ويشكل الابتكار، بدوره، محفزا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق الثروة، عنصرا أساسيا في تعزيز النمو لهذا السبب، قامت المنظمات والبلدان بنقل الموارد البشرية والمادية والمالية من أجل تعزيز ريادة الأعمال والابتكار وفهم أهميتها في خلق فرص العمل والأعمال التجارية، والتأثير على البيئة مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. [٣]

واقتضت طبيعة البحث أن يتناول العناصر الآتية:

اولا: ماهية التنمية المستدامة

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

ثالثا: اهداف التنمية المستدامة

رابعا: الدور التنموي لريادة الأعمال في دعم التنمية المستدامة

خامسا: التنمية المستدامة ورؤية مصرية ٢٠٣٠

الوسطى، كلية الاقتصاد - جامعة سرت، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (١)، ص ٣٠٨.

(٢) أبو زنط، ماجدة ؛ وغنيم، عثمان (٢٠٠٦): التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، جامعة البلقاء التطبيقية- كلية التخطيط والإدارة، مجلة المنارة، المجلد (١٢)، العدد (١)، ص ١٥٦.

(٣) موسى، ياسر عبد الرسول قطب ، وآخرون (٢٠٢١): دور المبادرات والممارسات الوطنية في دعم ريادة الأعمال والابتكار في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، معهد الدراسات و البحوث البيئية، جامعة السادات، المجلد (١١)، العدد (٣)، ص ص ٦٣٦-٦٤٣.

سادسا: دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

أولا: ماهية التنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها – الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الإنسانية- هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة، ومن ثم يمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

١) التنمية رديفاً للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات. ويعتبر نموذج (وولت رستو W. Rostow المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة.[٤]

(٤) بلعابد، فايزة (٢٠٢٢): محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد_ بشار، ص ٥.

٢) التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل ابعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inequality، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات Self-esteem وحرية الاختيار To be able to choose.[٥]

٣) التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[٦]

٤) التنمية المستدامة Sustainable Development:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل

---

(٥) الحداد، عوض (١٩٩٣): الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، ص ٩٣.

(٦) زكي، رمزي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (٨٤)، ١٩٨٤م، ص ٤٣٥.

عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م.[٧]

ونتيجة لما سبق اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالميًا كبيرا بعد ظهور تقرير (لجنة بريتلاند) والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ومقتضي هذا التعريف أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، لاشك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة، فإن هذا التعريف يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تسهم في التنمية المستدامة في مجالات مختلفة كالتالي:

أ) **تعريفات ذات طابع اقتصادي:** حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث تغيير جذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فتعنى التنمية المستدامة ترشيد توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والتخفيض من حدة الفقر، وبشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقــل من الجيل الحالي،

ب) **وفي المجال الاجتماعي والإنساني:** فإنها تعنى السعي من أجل استقرار النمو السكاني والاهتمام بالعنصر البشري رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص عمل في المناطق الأكثر فقراً وخاصة الريف.

ت) **والمفهوم البيئي**: فهي تعنى حماية الموارد والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية والموارد المائية).

ث) **وفي المجال التكنولوجي:** التنمية المستدامة تعتمد على التقنيات النظيفة وغير الضارة بالبيئة في الصناعة ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات الريادية الابتكارية والإبداعية التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتتنج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون، لذا تعتمد الدراسة الراهنة التعريف الأكثر انتشاراً والذي قدمه فين ضمن مخطط عرف بمخطط فين للاستدامة الشهير (Venn Diagram).[٨]

---

(٧) غنيم، عثمان (١٩٩٩): مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، ص ٢٦.

(٨) النعمي، امتنان حسن (٢٠٢٢): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٦)، العدد (٢٥)، ص ٧١-٩٣.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر أساسية، وهي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.

١) البعد الاقتصادي:

وتهدف من خلاله إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب أنها تهتم بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، في حين تشهد الدول النامية تدهور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء النشطة الاقتصادية بها، وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الرجعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، مما أثر سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها؛ حيث ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها. وهذا ما يفرض عليها رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة.[٩]

وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج المصادر الطبيعية) ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، فظلا عن ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية.[١٠]

٢) البعد الاجتماعي:

ويقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي

([٩])فلاحي، صالح عمر (٢٠٠٤): التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد (٣)، عدد (٣)، صص ٩- ١١.

([١٠]) دو خلاسموشييت (٢٠٠١): مبادئ التنمية المستدامة، الدار لدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط ١، ص ٢٦.

وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية. بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان.

كما يساعد على تمكين الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وتعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية. وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات تشبه المعدلات الحالية)، لان النمو المستمر للسكان أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة، وهو يعني استنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية.[١١]

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث أن تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل فرد فرصة المشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة. " وكل ذلك من أجل تحقيق الاستدامة الاجتماعية التي هي: (القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول على الحاجيات الأساسية، من أكل وصحة وتربية و تعليم وسكن، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم)، ولتحقيق هذه الاستدامة يستوجب وجود تألف داخل نفس المجتمع، والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم، بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية، والتي تشجع على تفاقم اللامساواة.[١٢]

٣) البعد البيئي:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجازوها من الاستهلاك

---

(١١) مراد، ناصر (٢٠٠٩): التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، مجلد (١٦)، عدد (٤٦)، ص ١٠٨.

(12)Claudesmouts, Marie (2005): le dévloppement durable éditions Armand colin, France, p. 6.

والاستنزاف، لكن في حالة تجاوز تلك الحدود يتدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية التي تعد أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية، لضمان حماية البشر، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي، ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة.[١٣]

ومن ثم فإن البعد البيئي يركز فيه البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة، على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيني طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة.

٤) البعد التكنولوجي :

وينطلق من استخدام التكنولوجيا النظيفة وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعة إلى حد ادنى، وينبغي أن يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم والنظم الطبيعية وتساندها، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات بهذا المجال وتطبيقها، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة واكثر تسبباً في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية، ومن شأن التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا انظف واكفأ أن تتناسب مع الاحتياجات المحلية، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الانتاج الاقتصادي.[١٤]

ثالثا: اهداف التنمية المستدامة:

منذ قمة الأرض عام ١٩٩٢، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم، فمن بين تعريفاتها، نجد : (الاستدامة هي كيفية تحقيق النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق، سواء

---

(١٣) سنوسي، زوليخة؛ وبوزيان الرحمان، هاجر (٢٠٠٨): البعد البيني لاستراتيجية التنمية المستدامة مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة سطيف، يومي ٨/٧ أبريل ٢٠٠٨، ص ٧.

(١٤) موسشيت، ف. دوجلاس (٢٠٠٠): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص ١٧.

كانت داخل نفس المجتمع، أي بين مختلف الفئات التي تشكله، وكذلك بين دول الشمال والجنوب أوبين مختلف الأجيال). [١٥]

ومن ثم فإن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، أن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق هذه الأهداف، والقواعد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١) **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا اجتماعيا، نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

كما أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم.

٢) **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

كما تتطلب تغييرا في سلوكيات المواطنين والشركات والحكومات والمؤسسات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان، كغياب العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي.

٣) **احترام البيئة الطبيعية:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

([١٥]) شبيطة، علي ، وهزيلي، رابح (٢٠٢١): مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف٢، المجلد (٧)، العدد (٢)، ص ص ١٤٤ – ١٦٣.

٤) **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد**: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحاول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

٥) **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** وفيه تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

٦) **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واوليات المجتمع:** وفق نمط يلائم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن ت ستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

٧) **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور لتكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير وابتكار مشاريع ريادية وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه. [١٦]

٨) **الاستقلالية في اتخاذ القرارات**: وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

٩) **تعزيز الحكمة الإيكولوجية**: من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وذلك من أجل التمكين و المشاركة والحراك والتماسك الاجتماعية، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسبا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينا لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي.

([١٦]) غنيم عثمان، محمد ؛ وأبو زنط، ماجدة (٢٠٠٧) : التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان الأردن دار الصفا، صص ٢٩-٣٠ .

وحسب تقرير الأمم المتحدة حول تقدم الشعوب عام ١٩٩٨، يشير إلى أنه سيأتي اليوم الذي يقاس فيه تقدم الشعوب ليس بالقوة العسكرية والاقتصادية، ولا فخامة العواصم و عمائرها الشامخة، ولكن بسلامة وصحة وتعليم ،رعاياها وبالفرص المتاحة لهم للعمل والكسب العادل، وبقابليتهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وباحترام حقوقهم وحرياتهم السياسية، وباستعدادهم لرعاية العاجزين والضعفاء والأطفال القاصرين. وذلك لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف الإيكولوجي، الذي يضمن ديمومة الموارد ويحددها.

١٠) **تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية**: وذلك باستعمال الموارد الطبيعية وتوظيفها بصورة عقلانية دون استنزافها أو تدميرها، لأن السبب الرئيسي للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة خاصة في الدول المتقدمة صناعيا، مما أدى إلى عدم استطاعة كوكب الأرض على تحمل أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي من الأهداف السابقة يتبن لنا التنمية المستدامة، لا يمكن حصرها في الحدود الطبيعية للبعد البيئي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركي تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين الأركان الثلاثة البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة هي تنمية ذات قدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا أساسيا لها، يهدف إلى رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. [١٧]

ومن خلال الأهداف السابقة يتبين لنا بأن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في مجالاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: الدور التنموي لريادة الأعمال في دعم التنمية المستدامة:

أن ريادة الأعمال تحتل مكانة دائمة ومهمة في الاقتصاد حيث أنها تعمل على إنشاء أنشطة ريادية جديدة مثل الابتكار والمشاريع الجديدة والتجديد الاستراتيجي الذي يؤدي إلى الأداء الاجتماعي والاقتصادي داخل الشركات، ووسيلة لتحسين إخفاقات السوق، كما يعتبر نشاط ريادة الأعمال مؤشراً أساسياً ومكوناً رئيسياً في النمو الاقتصادي، ومن ثم، فإن لها دوراً مهماً في خلق فرص العمل، والابتكار، وزيادة المبيعات، وتنويع الاقتصاد، والحد من البطالة، ومن ثم فإن الزيادة في عدد مشروعات وأنشطة ريادة الأعمال تؤدي إلى زيادة النمو،

([١٧]) رومانو، دونانو (٢٠٠٣): الاقتصاد البيني والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، صص ٨٥- ٨٨.

وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي ومباشر على الحد من البطالة، وذلك لأنها تعزز التنمية وتخلق فرص العمل، وتساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي للمجتمع.[١٨]

كما أن ريادة الأعمال يمكن أن تسهم بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، والمجتمع من خلال خلق فرص العمل، وابتكار المنتجات واستغلال الفرص التجارية، في الواقع، تعتبر كل من التنمية المستدامة وريادة الأعمال في الأدبيات الحالية كحلول لضمان التنمية المستقبلية للمجتمع بأكمله، فريادة الأعمال تدفع النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتعزيز العمل اللائق وتعزيز الابتكار، وتقديم مساهمة إيجابية في تعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من عدم المساواة وتوسيع الفرص للجميع، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأكثر ضعفاً، كما تعمل ريادة الأعمال على دعم النظام الاقتصادي للازدهار من خلال الحفاظ على الجدوى الاقتصادية ومحاولة تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال خلق فرص العمل والحد من استنفاد الموارد.[١٩]

١) **دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية:** تعد ريادة الأعمال أحد دعائم الإبداع والابتكار، وترتبط بشكل كبير بالقدرة علي الاستجابة للفرص المتاحة، حيث تظهر روح الريادة من خلال فتح أسواق جديدة، وخلق منتجات مبتكرة، وابتكار أساليب إنتاجية جديدة تساهم في نجاح المؤسسات، والذي ينعكس بدوره علي تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال:

أ. **المميزات التي تحققها ريادة الأعمال للفرد**: حيث يعتبر نجاح رائد الأعمال إضافة حقيقة لبعض المميزات ليس فقط لنفسه، ولكن لمنطقته ولوطنه، فالمميزات الناتجة عن نشاطات رواد الأعمال تشمل الآتي:

- تحسين وضعه المالي والحالي؛
- التوظيف الذاتي التحرر والاستقلال من الاعتماد على وظائف الآخرين؛ توظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم؛
- تطوير المزيد من المنتجات والخدمات واستحداث أسواق جديدة؛
- تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير؛

([18]) Procházková, P., & Velíšková, V., (2021): " Development of Performance Evaluation Indicators for Social Enterprises: The use of Delphi Technique " Journal Of Sustainability, Vol. (22), No. (6), PP. (1396-1415), P. 1399.

([19]) Dhahri, S., & Omri, A., (2018): " Entrepreneurship Contribution to the three Pillars of Sustainable Development: What does the Evidence really say?" Journal of Sustainability, Vol. (106), No. (22), p.p. (64-77), p. 66.

- زيادة الدخل وزيادة النمو بالاقتصاد الوطني؛
- المنافسة التي تقضي إلى منتجات بجودة أعلى؛ وتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية؛ المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير الماكينات والمعدات الحديثة للسوق المحلي، مما يؤدي إلى تحقيق إنجازات عظيمة؛
- تقليل هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جديد لريادة الأعمال.[٢٠]

ب. **المميزات التي تحققها ريادة الأعمال للمجتمع**: هناك من عرف ريادة الأعمال على أنها عملية إنشاء مشروع جديد قائم على فكرة مبدعة ومبتكرة وفريدة، والمخاطرة بوضعها قيد التنفيذ من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين لإنجاح المشروع بحيث تساهم النتائج المتحققة من استغلال الفرص الريادية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية بطريقة مميزة". وبالتالي يمكن القول أن ريادة الأعمال تساهم في تحقيق ما يلي:

- توفير فرص عمل، واستحداث أنشطة جديدة؛
- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الأفراد، وتحقيق الأرباح؛
- الاستقلالية في العمل؛
- الأمان مدى الحياة؛
- أحد مدخلات عملية اتخاذ القرارات الخاصة باستغلال الموارد المتاحة للبدء في المشروع، وطرح منتج أو سلعة جديدة مبتكرة مما يمثل فرصة للتميز وتحقيق الإنجاز؛
- المساهمة في خدمة المجتمع؛
- دعم النمو الاجتماعي، وتوزيع الثروات وعدم احتكارها لدي البعض؛
- تعد ريادة الأعمال استراتيجية هامة لتحقيق النمو السريع، والميزة التنافسية؛ القضاء على البيروقراطية والروتين والاعتماد على الإبداع والابتكار، واكتشاف كافة الفرص المتاحة في بيئة العمل، والاستفادة منها بدرجة كبيرة.[٢١]

([٢٠]) الرميدي، بسام سمير (٢٠١٨): تقييم مستوي معرفة طلاب كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية حول ريادة الأعمال واتجاههم نحوها، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، سبتمبر، ص ٦٤٩.

([٢١]) الرميدي، بسام سمير (٢٠١٨): المرجع السابق، ص ص ٣٧٦- ٣٧٧.

أ- الأهمية الاجتماعية لريادة الأعمال:

تعتبر ريادة الأعمال من البنود المهمة في الدول الصناعية المتقدمة والأمل الواعد في الدول النامية، حيث تسهم المشروعات الريادية اسهاما فاعلاً في تطور التنمية الاجتماعية الشاملة، كما تعد نواة بناء المنشئات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي للريادي وعائلته، بالإضافة إلى دوره في استحداث وظائف جديدة والحد من البطالة في المجتمع، فضلاً عن ظهور أنماط جديدة من السلع والخدمات تسهم في نمو وفتح أسواق جديدة تسهم في تقليل الفجوة بين اقتصاديات الدول، وعليه تتمثل الأهمية الاجتماعية لريادة الأعمال فيما يلي:

- تؤدي الريادة إلى زيادة متوسط دخل الفرد، وزيادة متوسط دخل الفرد، مما يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات والتي تسمح بتشكيل الثروة للأفراد مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية، وكذلك الريادة في جانبي العرض والطلب والتجديد والابتكار والقدرة على سد الفجوة بين المعرفة وحاجة السوق، إضافة إلى توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة ورواج الامتيازات، وتعظيم العائد الاجتماعي، وغزو الأسواق بمنتجاتهم الجديدة أو عملياتهم الإنتاجية، ورفع كفاءة المنتجات والخدمات بزيادة المنافسة وتلبية الاحتياجات الفعلية للعميل من خلال تنويع المنتجات والخدمات في الأسواق.
- تعمل مشاريع الأعمال الريادية الصغيرة على توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع وتخلق الوظائف والأعمال وتبطل القوة المركزية وتجعل للناس مصلحة ونصيبا في المستقبل، وهذا يعني أن دخول الرياديين إلى الأسواق وخروجهم منها يساعد في إعادة توزيع الثروات بشكل أكثر عدالة وفعالية ومن ثم يقلل الفجوة بين الدخول وينعكس ذلك إيجابيًا على تجانس المجتمع وسلامته.[٢٢]
- يلعب الرياديون دور كبير في دفع عجلة النمو الاجتماعي على المستوى الكلي، والذي يختلف من دولة إلى أخرى؛ ففي معظم الدول المتطورة والنامية على حد سواء، تشكل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الأغلبية الساحقة من حيث نسبتها من العدد الإجمالي للمنشئات في معظم القطاعات، وهي تنتج الجزء الأكبر من القيمة المضافة في معظم الدول النامية، وتزود بالعدد الأكبر من السلع والخدمات التي تنتجها، كما أن معظم الشركات المتوسطة والكبيرة وخصوصاً في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير، قد بدأت في

([٢٢]) الصيرفي، محمد عبد الوهاب ؛ عبد الفتاح، عصام عطية ؛ علام، رحاب السيد السيسد (٢٠٢٠): ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) - دراسة تحليلية، كلية التربية- جامعة العريش، مجلة كلية التربية، العدد (٢٢)، السنة الثامنة، صص ١٤٢- ١٤٤.

أغلب الأحيان كمبادرات ريادية صغيرة، ثم تحولت إلى شركات عملاقة مع مرور الزمن. وتشهد جميع الاقتصاديات اهتماما خاصا بالمنشئات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، حيث عملت على تطوير سياسات وبرامج خاصة لتطوير بيئة مواتية لنشوئها وتطورها.(٢٣)

- خلق فرص العمل والتشغيل الذاتي وتشغيل الأخرين فيعد من الآثار الاجتماعية ذات الأهمية البالغة، خاصة في ظل ظروف اقتصادية صعبة على الصعيد العالمي وارتفاع نسبة البطالة في دول العالم، فالريادة توفر فرص عمل لهؤلاء الرياديين كموظفين لأنفسهم Self-employed وتمكنهم من خلق فرص عمل للآخرين. وازدادت أهمية العمل الريادي في الوقت الذي تراجعت فيه قدرات الحكومات والشركات الكبرى على استيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل بسبب إحلال التكنولوجيات الجديدة على حساب الأيدي العاملة في عمل الشركات الكبرى والحكومات على حد سواء.
- وبالإضافة إلى المكاسب الاجتماعية، تحقق ريادة الأعمال العديد من المكاسب الاجتماعية مثل عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية على جميع المحافظات بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة، وامتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة، والاسهام في تشغيل المرأة وتشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمةً فاعلة في بناء الاقتصاد والحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن وبناء طبقة متوسطة في الريف بدلاً من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.(٢٤)

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين للباحث أن لريادة الأعمال دورًا تنمويًا مهما في التنمية الاجتماعية، لأنها تعد من أبرز محركات النشاط والنمو الاجتماعي ومن ثم هي المساهم الأكبر في توفير فرص العمل. حيث قدرة المشروعات الريادية الاستيعابية للأيدي والإمكانات البشرية مما يجعلها مكاناً مناسباً لاستثمار الطاقات البشرية ويسهم اسهاما فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وهما ظاهرتان تزدادان عمقًا واتساعا في ظروف تشهد بطئًا في النمو الاجتماعي، وارتفاعًا في معدل النمو السكاني كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المختلفة، كما تسهم الأنشطة الريادية في خلق عدد كبير من الوظائف وفرص العمل على المدى

(23) Stel, A.; Carree, M.; and Thurik, R. (2005): The Effect of Entrepreneurial Activity on National Economic Growth. Special Issue on: Causes and Effects of New Business Creation; Empirical Evidence from the Global Entrepreneurship Monitor (GEM) .Small Business Economics. Vol (24), N(3). pp. 315- 318 .

(٢٤) النجار، فايز جمعة والعلي عبد الستار محمد (٢٠١٠): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة . ط ٢، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ص ٤٨- ٥٠.

الطويل، مما يحد من اتساع رقعة الفقر، وأحداث التغيير في هيكل سوق العمل، ورفع الكفاءة في استخدام الموارد وتحويل الموارد من مستوى متدني الإنتاجية إلى مستوى عالي، مساهمتها في توطن وتنقل أساليب ووسائل وأدوات التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، لأنها تمثل طريقًا بين العلماء والعملاء أو بين العلم والسوق، وتسد الفجوة بين العلوم والأسواق، من خلال خلق مشروعات وسلع وخدمات جديدة.

خامسا: التنمية المستدامة ورؤية مصرية ٢٠٣٠:

تعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٥ كجزء من خطه التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خارطة طريق مشتركه لجميع البلدان من أجل تحقيق التقدم في المجالات بالغه الأهمية للبشر ولابد أن تعمل جميع البلدان ومن بينها مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونجد أن مصر قد أتبعت برنامج حكومي لتحقيق هذه الاهداف أطلق عليه "مصر تنطلق" وترتكز فلسفة البرنامج على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة، وأيضا بناء الإنسان المصري إيمانا بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تميز.

ويركز الهدف الاستراتيجي الخامس على تحسين مستوى معيشة المواطن المصري من خلال سبعة أهداف رئيسية هي:

- يتناول البرنامج الرئيسي الأول ضبط النمو السكاني،
- البرنامج الرئيسي الثاني التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي،
- البرنامج الرئيسي الثالث معالجة الفجوات التنموية،
- يتناول البرنامج الرئيسي الرابع تطوير خدمات الإسكان،
- البرنامج الرئيسي الخامس تطوير المرافق العامة،
- البرنامج الرئيسي السادس عدم التميز النوعي بينما يتناول
- البرنامج الرئيسي السابع التحسن البيئي في سبيل تحقيق برنامج عمل الحكومة تبنت أجهزة ومؤسسات الدولة العديد من المبادرات تمثلت في الآتي:

١) **مبادرة رواد النيل:** حيث يقوم الجهاز المركزي بتمويلها، وتنفذها جامعة النيل الأهلية بالتعاون مع البنوك والجامعات، والعديد من الجهات المحلية والدولية لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والناشئة. وتهدف المبادرة إلى دعم النشاط الابتكاري للشباب واحتضان الشركات الناشئة، وتقديم الدعم الفني والإداري والمادي في المجالات التي تناسب احتياجات السوق المصرية مثل

الصناعة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، وهو ما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الناتج القومي ودفع عجلة الاقتصاد المصري. [٢٥]

ويشارك في المبادرة ١١ بنك وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويستهدف البنك المركزي افتتاح ٣٠ مركزا لخدمات تطوير الأعمال في ١٥ محافظة بالدلتا والصعيد قبل نهاية العام الحالي وقامت عدة بنوك بإطلاق مراكز متخصصة في ريادة الأعمال، وتقديم الدعم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل فروعها، وهي بنك القاهرة, بنك التجاري وفا البنك الأهلي المصري المصرف المتحد بنك QNB بنك التنمية الصناعية بنك التعمير والاسكان البنك المصري لتنميه الصادرات بنك قناه السويس بنك ناصر.

٢) **مبادرة إنشاء نوادي ريادة الأعمال:** تم إطلاق مبادرة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لإنشاء نوادي ريادة الأعمال بالجامعات في الأسبوع العالمي لريادة الأعمال (GEW) يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/١١/١٧ بالتعاون مع لجنة الصناعة بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ومنصة مكسبي لريادة الأعمال وهي مبادرة دولية تهدف لتعريف الشباب في القارات الست بموضوع ريادة الأعمال.

وتأكيدا على أهمية ريادة الأعمال في مصر وتهيئة البيئة المناسبة لشباب الجامعات في خلق روح المبادرة والمخاطرة والريادة والتميز من خلال شباب الجامعات المصرية في خلق مشروعات تعتمد على الابتكار والإبداع والاعتماد عليهم ليصبحوا نواة المستقبل في مصر وزيادة معدلات مصر في تعميق التصنيع المحلي، تم إنشاء ٢٥ نادي ريادة أعمال بتمويل فني ومالي وتوفير كافة أوجه الدعم لهم من خلال الأكاديمية. [٢٦]

وقد بدأت هذه المبادرة في عام ٢٠٠٨ بعد حدث أسبوع المشاريع في المملكة المتحدة وأسبوع ريادة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ ومنذ تأسيسها شارك أكثر من ١٠ مليون شخص من ١٠٢ دولة في أنشطة هذه المبادرة العالمية، ويهدف الحدث إلى تعريف المجتمع بأهمية وضرورة تفعيل ريادة الأعمال من خلال الأنشطة المختلفة وتحفيزهم لاستكشاف أفكار المشاريع الخاصة بهم.

([٢٥]) عبد الحميد، سمر الأمير غازي ؛ الجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠٢٠): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، كليه التجارة - جامعه طنطا، مجلة كلية التجارة، المجلد (٤٠)، عدد خاص، الجزء (٢)، مؤتمر الكلية، ص ص ١٧- ٢١.

([٢٦]) الدغيدي، أحمد رفعت علي ؛ سليمان، عادل محمد حسن (٢٠٢٢): تطوير مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة عين شمس على ضوء خبرتي كل من جامعة كامبريدج وجامعة لوند، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٦)، الجزء (١)، ص ١٥ – ١٦٢.

٣) مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أطلق البنك المركزي المصري العديد من المبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من أهمها إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك مع إصدار تعريف موحد على مستوي القطاع المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد حدد البنك المركزي المصري آليات إقراض ٢٠٠ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتناهية مع إعطاء مجموعة من الإجراءات للبنوك العاملة في مصر تتمثل في خصم التمويلات التي تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة من الاحتياطي الإلزامي وبفائدة ٠% متناقصة وذلك بغرض توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالي محفظة قروض البنوك.

وأسفرت هذه المبادرة عن زيادة في محفظة القروض الممنوحة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من نهاية ديسمبر ٢٠١٥ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٩ بنحو ١٤٤,٢ مليار جنيه مصري استفاد منها ٥٦٦ ألف عميل. وعلى جانب آخر، تم تشجيع البنوك علي توفير التمويل للشركات والجمعيات المانحة للتمويل متناهي الصغر من خلال إدراج هذا التمويل ضمن نسبة الـ ٢٠% المقررة في المبادرة المذكورة. وقد انعكس ذلك إيجابيا على نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٣,٢ مليون مستفيد بقيمة أرصدة تمويل تجاوزت ٢١,٢ مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ مقابل ٦,٩ مليار جم في عام ٢٠١٧ وأسفرت هذه المبادرة عن زيادة في محفظة القروض الممنوحة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من نهاية ديسمبر ٢٠١٥ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٩ بنحو ١٤٤,٢ مليار جنيه مصري إستفاد منها ٥٦٦ ألف عميل. [٢٧]

وعلى جانب آخر، تم تشجيع البنوك علي توفير التمويل للشركات والجمعيات المانحة للتمويل متناهي الصغر من خلال إدراج هذا التمويل ضمن نسبة الـ ٢٠% المقررة في المبادرة المذكورة. وقد إنعكس ذلك إيجابيا على نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٣,٢ مليون مستفيد بقيمة أرصدة تمويل تجاوزت ٢١/٢ مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ مقابل ٦,٩ مليار جم في عام ٢٠١٧ بمعدل نمو بلغ نحو ٢٠٧، و بلغت نسبة الإناث المستفيدين بقروض التمويل متناهي الصغر حوالي ٥٩٤% منها، وبلغ

([٢٧]) سباعي، ياسر احمد محمد (٢٠٢١): تقييم دور آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر ــ دراسة تطبيقية، المجلة الدولية للدراسات المتعددة التخصصات في الإدارة والأعمال والاقتصاد، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ٢٤ ــ ٥٥.

عند الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٩٣٨ جمعية ومؤسسة أهلية وشركات، وبلغ إجمالي عدد منافذ التمويل ٢٢١٦ منفذا تغطي كافة محافظات مصر.

وتمويل الخطة التدريبية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في الفترة من يونيو ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩ لرفع الكفاءة المهنية لأعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة (ج) في التحليل المالي، إدارة الموارد البشرية إدارة المتأخرات تطوير المنتجات وأساسيات التمويل الأصغر، حيث تم تنظيم ٤٠ دورة تدريبية في ١١ محافظة لـ ١١٢٨ متدرب.

وتطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Module Grading بشركة I-Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وتم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لإستخراج تقارير فعلية عن السوق المصري وكذا مؤشرات كلية على مستوي الصناعات المناطق الجغرافية، وإشترك في النظام حتى الآن ١٨ بنك.

كما قام البنك المركزي بالدخول كمساهم في شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة ٢٠%، وإصدار ضمانة بقيمة ٢ مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال فضلاً عن الاعتداد بضمان الشركة عند تكوين المخصصات لتشجيع البنوك علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إصدار ضمانات من الشركة للبنوك تحت هذا البرنامج بقيمة ١٧ مليار جنيه لتغطية تمويلات بحجم ٢٥,٤ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠١٩.[٢٨]

ثم أصدر البنك المركزي، تعليمات تناولت حث البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة في مايو ٢٠١٩، وذلك في مراحلها المختلفة (الاستثمار الملائكي "Angel Investment"، رأس مال المخاطر Venture Capital "، الاستثمار في أسهم النمو (" Growth Funding"، حيث يتم إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠ % من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك السالف ذكرها.

٤) **مبادرة برنامج "انطلاق":** هو برنامج حكومي في مصر يدير ١٧ حاضنة تكنولوجية وصناعية، يهدف إلي إنشاء شبكة من الحضانات التكنولوجية المتخصصة وتجميع الجهود مع بعضها البعض بدلا من عمل كل جهة علي

([٢٨]) محمد، علا السيد (٢٠٢٠): دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بالتطبيق علي الحالة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، ص ٢٥٧-٣٢٠.

حدة في جزر منعزلة وفي هذا الإطار، تعمل الحاضنات في مجالات مختلفة مثل مجال النسيج وصناعة الأثاث والتعليم والوسائط المتعددة والموضة والتصميم والحرف اليدوية والتراثية.

وفي سبيل ذلك، تعاونت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مع عدد من الجامعات إلي جانب التعاون مع عدة وزارات مثل الاستثمار والصناعة والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني مثل الخير وجمعية اتصال، كما تعاونت في القطاع الخاص مع مؤسسة نهضة مصر ومساحة العمل المشتركة ice alex واتحاد الصناعات المصرية بالإضافة إلي التعاون مع المعاهد والمراكز البحثية مثل معهد بحوث الإلكترونيات، لتصبح "انطلاق" أكبر مظلة لإنشاء وإدارة الحاضنات التكنولوجية في منظومة ريادة الأعمال والابتكار بحيث تغطي أقاليم مصر المختلفة بحلول ٢٠١٨، و تكون قادرة علي تحويل الأفكار والابتكارات ومخرجات البحوث إلي شركات تكنولوجية ناشئة قادرة علي المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية وتحظى منتجاتها بقدرات تنافسية تحقيقا لهدف الاقتصاد المعرفي وتنمية الشباب رواد الأعمال واكتشاف الأفكار الخلاقة واحتضان أصحابها من الشباب . [٢٩]

وبعد ثلاث سنوات من العمل، استطاع البرنامج تحويل الأفكار والابتكارات ومخرجات البحوث إلى شركات تكنولوجية ناشئة قادرة على المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، تحظى منتجاتها بقدرة تنافسية تحقيقا لهدف الاقتصاد المعرفي. تشير النتائج على الأرض إلى إنشاء ١٧ حاضنة دعمت ٦٣ شركة ناشئة بتمويل حكومي يتجاوز مليوني دولار.

٥) **مبادرة برنامج الشمول المالي**: أصدر البنك المركزي، تعريف الشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تُدار من قبلها: لأغراض قياس الشمول المالي للمرأة بالنسبة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي، وفقا للملكية رأس المال): امتلاك نسبة لا تقل عن ٥١% من رأس مال الشركة لامرأة واحدة، ووفقا للملكية رأس المال والإدارة: امتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠% من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر، وشغلت امرأة واحدة على الأقل منصب المدير التنفيذي أو نائبه.

وأصدر البنك المركزي، تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك في فبراير ٢٠١٩: عملاً على ضمان حصول العملاء على حقوقهم في كافة مراحل تعاملاتهم المصرفية بالإضافة إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة، كما تهدف التعليمات إلى تقديم آلية واضحة للشكاوى طرف البنوك، وتعريف العملاء بها مما يسهم في زيادة إقبالهم على التعامل مع البنوك.

([٢٩]) عبد الحميد، سمر الأمير غازي ؛ الجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ١٧- ٢١

وأصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي في يوليو ٢٠١٩، وذلك بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في نوفمبر ٢٠١٨ على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلى الفئات المستهدفة، وذلك تنفيذاً لمبدأ المنهج القائم على المخاطر والذي تبنته مجموعة العمل المالي FATF - لدى الحديث عن الشمول المالي وكذلك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولة.

٦) **مبادرة الحاضنات التكنولوجية وتطوير رواد الأعمال (ايتيدا):** حاضنات الأعمال التكنولوجية هي إحدى برامج مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي[٣٠]:

- تشجيع وزيادة الوعي بريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تأهيل المرشحين المحتملين للاحتضان.
- نشر برنامج حاضنات متكامل.
- بناء قاعدة من موجهي ومدربي ريادة الأعمال.
- تطوير شبكة محلية وإقليمية ودولية من شركاء الأعمال والجهات التابعة لدعم برنامج الحاضنات.
- دعم ظهور الشركات الناشئة ذوي القدرات العالية التي يمكن أن تحقق تقدما كبيرا في التوظيف والمبيعات والصادرات.

سادسا: دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

تتصل ريادة الأعمال باستراتيجية التنمية المستدامة من خلال الاتصال بالسياسات العام وبيئة الاستثمار وسوق العمل، وإذ تتطلع الدولة إلى أن تكون ضمن أفضل ٤٠ اقتصاد على مستوى العالم في مجال الابتكار، الذي هو صلب نشاط ريادة الاعمال، بحلول عام ٢٠٣٠، كي تصبح مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية وهو المحور الثالث في البعد الاقتصادي من محاور استراتيجية التنمية المستدامة. في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد المصري في ترتيب متأخر، إذ

---

(٣٠) يوسف، عبدالتواب سيد عيسي (٢٠٢٢): الحاضنات التكنولوجية مدخل لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (٢٨)، الجزء (٢)، ص ٧٦ – ٢١٤.

يقبع في المرتبة رقم ٩٢ في مؤشر الابتكار العالمي بين الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط المنخفض لعام ٢٠١٩.

١) فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة : اللاعبين الأساسين والأدوار الخاصة :

على ضوء التشابك والاتصال متعدد الجوانب بين ريادة الأعمال وأهداف وأبعاد استراتيجية التنمية المستدامة للاقتصاد المصري ٢٠٣٠، حيث تمثل ريادة الأعمال إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة من جهة، وتتوقف على الإطار التنموي والقانوني والمؤسسي من جهة أخرى. ومن ثم لتعزيز فاعلية ريادة الاعمال لابد للجهات المتعاملة مع المشروعات الريادية ورائدي أو رواد الأعمال من تغيير قواعد اللعبة بدءا بتغيير النظرة السائدة حول ريادة الاعمال والخوف من الفشل انطلاقا نحو التوجه لإرساء دعائم تهيئة بيئة مناسبة لهذا النوع من النشاطات، تحفزه من جانب وتضمن استمراريته من جانب آخر. ومن أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لريادة الاعمال، لابد من التخلص من كافة القيود التي تحد من حركة هذا النشاط، وتنقيته من كافة المعوقات التي تقف في طريق تطوره، سواء كانت قيود قانونية أو تمويلية أو لوجيتسية. لذا، يقع على عاتق عديد من المؤسسات أدوارا بوصفها لاعبين أساسين في تحقيق فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة[٣١]، وذلك على النحو التالي:

أ- **الإطار العام المحفز لريادة الأعمال:** يعد دعم ريادة الأعمال في سياق التحول الاقتصادي الذي اتخذ تـه مصر منذ تطبيقيها برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، في ظل تعافي النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم واستمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة على المسار الصحيح لإعادة الدين العام إلى مستويات مستدامة. وقد طبقت الحكومة المصرية إصلاحات كبيرة، كالتحول إلى سعر صرف مرن في نوفمبر ٢٠١٦، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين المناخ للقطاع الخاص، وتحسين التنافسية.

ومنها ارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥.٣ % في ٢٠١٨ معدل ٤.٢% في ٢٠١٧ . وانخفض التضخم إلى ١٦% مقارنة بأعلى مستوى بلغه حين سجل ٣% في يوليو ٢٠١٧ . وتمهد السنوات الثلاث الأخيرة من إصلاحات الإنفاق الحكومي (للحد من مخصصات دعم الطاقة و فاتورة الأجور في الموازنة العامة وتدابير الإيرادات التوسع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ليشمل قطاع (الخدمات الطريق أمام الاستمرار في تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الدين العام. وقد انخفض الدين الحكومي إلى ما يقل قليلا عن ٩٩% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٨. وحقق صافي احتياطيات النقد الأجنبي

(31) Cornell University, INSEAD, WIPO, Global Innovation Index 2019, Available at the link: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019.pdf .

ارتفاعاً قياسياً حيث بلغ ٤٤.٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٨ ما يكفي لتغطية ٨.٥ شهر من الواردات السلعية في ٢٠١٩)، لكن الاضطرابات التي شهدتها مؤخرا بلدان الأسواق الناشئة والزيادة المفاجئة في أسعار النفط العالمية تشكل ضغوطا على حساب المالية العامة والحسابات الخارجية لمصر في الأجل المتوسط. وكذلك تواجه مشكلات تزايد المديونية الخارجية وبعض آثار البرنامج على فئات المجتمع خاصة ذوي الدخول الثابتة والمنخفضة.[٣٢]

في حين كانت هناك جهود كبيرة لإصلاح بيئة الأعمال التجارية لأصحاب المشاريع المحليين في الماضي، كان تأثيرها قد خفف من قلة الالتزام المستمر بالتغييرات الجوهرية و عدم الرغبة في المخاطرة بزعزعة النظام القائم على سبيل المثال، هناك تصور شائع، خاصة بين الشباب المحرومين الذين ربطوا رواد الأعمال فقط بالنجاح. إنه يشير إلى وجود مجموعة مزدوجة من القواعد مع المعاملة التفضيلية للمتميزين، لذلك اقترحت الحكومة في عام ٢٠١٤ نظام الشباك الواحد ممثلة في هيئة الاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) من أجل جذب المستثمرين وتبسيط عملية تسجيل الأعمال. ومن المفترض أن يوفر المتجر الشامل جميع التراخيص والموافقات اللازمة لإنشاء أعمال جديدة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذه بعد لتلاشي الفجوة بين الرؤية وعملية التنفيذ.[٣٣]

ب- **إطار تشريعي فعال:** وهنا يتوجب سرعة إصدار القوانين المنظمة للمشاريع الريادية، والذي يسمح بالعديد من الأنشطة والخدمات المالية المكملة، التي تحتاجها هذه المشروعات كذلك السماح قانونيا لشركات الريادة بالتمويل متناهي الصغر Microfinance بالإضافة لذلك فإن آليات التمويل المبتكر، تشمل إنشاء قنوات بين رأس المال الاستثماري والشركات الريادية وتعمل هذه الآلية على ضمان وصول التمويل للشركات ذات النشاط منخفض الانبعاثات الكربونية على سبيل المثال. بينما يشمل التعريف الخاص بالتمويل الابتكاري وإعادة توزيع الموارد من خلال منهجيات الرافعات المالية. ومن هنا، يعد التمويل المبتكر في ريادة الأعمال مسؤولية مشتركة بين الممول ورائد الأعمال حيث يكون كلاهما رابحا من خلال شراكة مستدامة للتركيز المشترك على العميل النهائي على المدى الطويل.

وعليه فإن تطوير الاطار التشريعي يعمل على تسهيل وتطوير وتحسين مناخ عمل قطاع ريادة الأعمال، والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع في مصر -

---

(٣٢) البنك الدولي (٢٠١٩): مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل، رقم التقرير: PAD2650، جنيف، مارس، ٢٠١٩، قطاع الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنيف، ٢٠١٩، ص ٦.

(33) The United States Agency for International Development, Strengthening Entrepreneurship and Enterprise Development (SEED) – Gender Assessment, Cairo, January 15, 2016, p. 23.

حيث أن أكثر من ثلث هذا القطاع لا يستمر فترة أطول من عام - من عقبات مالية وفنية وتنظيمية تواجه جميع رواد الأعمال خاصة المبتدئين مرورا بالخ دمات غير المالية كالدعم والترشيد والتدريب اللازم ومؤشر سهولة أداء الاعمال التي يصدرها البنك الدولي ويرصد وضع الاستثمار في مصر وقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة، وضرب أمثلة من الواقع عن أهمية كلا من دراسة السوق ودراسة الجدوى.[٣٤]

ج- **دور القطاع المصرفي:** والذي يقع على عاتقه دورا متزايد الاهمية في توفير التمويل اللازم والمستدام للمشروعات الريادية وإتاحة الفرصة للتطور أمام الشركات الناشئة المصرية، التي تمتلك القدرة على النمو في القطاعات ذات الأولوية، مثل : الصحة والتكنولوجيا المالية والمدن المستدامة، حيث أن القطاع المصرفي يمتلك ودائع تتجاوز الـ ٤ تريليونات جنيه، مما يمكنه من ضخ سيولة كبيرة في المشروعات الناشئة والمبتكرة ودعم رواد الأعمال، والتي تعد على رأس أولويات القطاع المصرفي، كالمبادرة التي أطلقها البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة، والمشكلات الأخرى هي غياب التعريفات المناسبة الخاصة بكل نشاط او قطاع اقتصادي، وعدم توافر الدعم الفني والجهات التي توفره والفرق بين حاضنات ومسرعات الأعمال.[٣٥]

د- **إطار مؤسسي داعم :** تأتي أهمية الإطار المؤسسي في تعزيز فاعلية ريادة الأعمال انطلاقا من أن مأسسة الابتكار والعمل الجماعي، تعظم الأثر وتعود بالنفع على كل جوانب المنظومة. ومن بين الخطوات التي من شأنها وجود إطار مؤسسي فعال، يساعد في ربط ريادة الاعمال بالتنمية المستدامة، ما يلي:

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الدعم الفني والمالي لرائدي الأعمال:**

وتعد شراكة القطاع الخاص في التمويل المبتكر ضرورية، غير أن هذه الشراكات قد تواجه بعض الصعوبات نتيجة لعزوف المستثمرين وجهات التمويل والبنوك من جانب ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جانب آخر، بيد أن الحلول المبتكرة قادرة على تضييق فجوة الحصول على التمويل بين الطرفين. وأحد أهم الحلول في التمويل المبتكر هو التوعية بالأهمية والقيمة المالية والبيئية للمشاريع الصغيرة، حيث يترتب على القطاعات التمويلية معرفة المنهجية الاستثمارية.

---

(٣٤) آل علي، منال إبراهيم (٢٠١٧): التمويل المبتكر في ريادة الأعمال، مجلة الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، فبراير، ٢٠١٧. https://www.alkhaleej.ae

(٣٥) المركز المصري لدراسة السياسات العامة، الورشة التدريبية الثانية لشباب رواد الأعمال تمكين الشباب اقتصاديا، ريادة الأعمال القاهرة، ١٣ مارس، ٢٠١٩.
سيد بدر، طارق عامر (٢٠١٩) : القطاع المصرفي يعمل على دعم رواد الأعمال، جريدة المال، القاهرة، https://almalnews.com/author/s-badr/

هذا بالإضافة لخلق ما يعرف بالتشبيك وهي تلك العلاقات بين رواد الأعمال والقطاعات التمويلية بغرض تسهيل فرص الالتقاء والشراكات التي تتيح الفرص لتمويل مستقبلي. ناهيك عن حاجة ريادة الأعمال إلى التنسيق الحكومي على المستويين الكلي والجزئي معا من أجل تحويل المعارف الكامنة والقائمة لديهم، إلى قيم تجارية، تساهم في توسعة الأسواق، وضمان نمو كل من العمالة والدخول إلى جانب تعزيز الروابط القطاعية بين النشاطات المختلفة لريادة الأعمال، من خلال البرامج الحكومية - التي يقع على عاتقها دور التنسيق والتأليف- في إتاحة المزيد من الفرص ذات التنوع والحوافز ذات التجدد على نحو فعال ومستدام. كما أن بمقدور توفير مصادر مستدامة للتمويل - كمسألة أساسية- تساعد في استدامة نشاطات ريادة الأعمال كمحفز للعمليات الإنتاجية والخدمية ومساعد لتعزيز نوعية المهارات المطلوبة والمحتملة لرائدي الاعمال وتقليل الضغوطات الناشئة عن نقص مصادر التمويل أو قصور الخبرات الفنية. [٣٦]

- **دور الجامعة:** وهذا الدور يقع في صلب الإطار المؤسسي الموجه لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، وباعتبار الجامعة مختصة بدور تعليمي وتنموي كحاضنات في مجالات المعرفة والابتكار، والمستوحاة من نظرية الأنظمة الاجتماعية للتواصل بين الجامعة والمراكز البحثية والصناعية والحكومية، والتركيز على السياقات الاجتماعية المحفزة للابتكار ومن أهمها التعليم وثقافة العمل الحر.

هذا بالإضافة إلى التوسع في نشر فكرة ريادة الأعمال، وتوعية الشباب بما هو مطلوب لسوق العمل عن طريق عمل وحدات نقل التكنولوجيا وريادة الأعمال بالجامعات، والتي تبني أي فكرة قابلة للتنفيذ وتقديم الدعم الكامل لتنفيذها كما يمكن أن يمتد الأمر إلى مستويات التعليم ما تحت الجامعي عبر تصميم برنامج ريادة الأعمال والابتكار في المدارس الثانوية، وتنظيم الأحداث مثل مسابقات خطة العمل ومسابقات ريادة الأعمال الاجتماعية فهي امثلة بارزة لزيادة درجة الوعي بريادة الأعمال وحث الطلاب على الاهتمام بها. [٣٧]

- **استغلال الثورة الرقمية أو الرقمنة**: أن أهم ما يشغل الاستراتيجيات الدولية الحالية هو السعي لضمان الاستدامة والاقتصادات القائمة على المعرفة، وقد أبدت السياسات الدولية اهتماماً كبيراً في مجالات دعم ريادة الأعمال بمختلف تصنيفاتها باعتبارها إحدى أهم ركائز التنمية، وفي هذا الإطار تبرز أهمية ريادة الأعمال بشكل عام وريادة الأعمال المستدامة خصوصا، حيث إنها ذات

([٣٦]) مصطفى، مي (٢٠١٨) التنمية والابتكار من خلال التشابك الثلاثي بين الحكومة والصناعة والجامعة، سمنار شباب الباحثين الحلقة الأولى معهد التخطيط القومي، القاهرة، أكتوبر، ص ١٠.

([٣٧]) المركز المصري لدراسات السياسات العامة، تقى شعاع التغيير لشباب الجامعات " لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة سوهاج،،، برنامج الحرية الاقتصادية، القاهرة، ١٢ فبراير، ٢٠١٨. https://ind.sohag-univ.edu.eg/main/

أبعاد متعددة. فبالإضافة لبعديها التجاري والاقتصادي في تحقيق العائد والربح تشمل أيضا البعد البيئي في السعي للحفاظ على الموارد وعدم الأضرار بالبيئة، بالإضافة للبعد الاجتماعي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعانيها المجتمع.

- **تعزيز كفاءة الإنفاق على البحث والتطوير المفضي إلى الابتكار**: وذلك عبر السياقات المؤسسة وتعزيز الصلة بين المراكز البحثية ورائدي الاعمال، إذ أن قابلية البحث والتطوير لإنتاج فرص تجارية جديدة، تعد ذات أهمية بالغة في تعزيز كل من الدعم الفني والمادي لرواد الأعمال، استنادا إلى أن وجود بيئة محفزة لثلاثية البحث والتطوير والابتكار القائمة على عوامل مؤسسية بالأساس تساعد بالتوسع في دعم حضانات الابتكار في التركيز على توافر البنية التكنولوجية، التي من خلالها تساعدي رواد الأعمال على اختيار نشاطاتهم وتقديم الدعم المطلوب لهم، عن طريق مزيد من التنسيق بين القطاع الحكومي والخاص، في مجالات المشاركة في تحمل تكلفة الابتكار وتعزيز المعرفة التكنولوجية.[٣٨]
- **التطلع للاندماج في سلاسل القيمة العالمية**: والتي تعد إحدى مسارات تعزيز فاعلية ريادة الأعمال في دعم استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، إذ ينبغي لرائدي الأعمال أن يحولوا الفرص المحتملة في سلاسل القيمة العالمية إلى فرص ريادية حقيقية، تتجسد في ثلاثة عناصر تأسيسية : هي المنتجات والمستهلكون والقدرات، حيث تيسر سلاسل القيمة العالمية تطوير ريادة الأعمال لفرادي الشركات فرصا من شأنها زيادة مستويات الكسب الناجم عن التحسين بإحراز حصة أكبر من القيمة الأكبر في سلاسل القيمة العالمية على وجه العموم، في أنشطة المراحل النهائية كالتسويق والوسم بالعلامات التجارية وخدمة المستهلك. ومن ثم تبقى نقطة الترابط بين سلاسل القيمة العالمية وريادة الأعمال جد حاسمة في تعظيم المكاسب التي يغتنمها المشاركون، في ظل أنشطة تتسم بالكثافة المعرفة والابتكارية.

ومن هنا، تصبح أنواع المؤسسات التي تزدهر في بيئة سلاسل القيمة العالمية محلا للاعتبار، فالتحسين الاقتصادي يحتاج لشركات تأخذ في نهجها بريادة الأعمال (البحث عن الفرص والنزوع الاستراتيجي البحث عن المزايا). ومن ثم يكون أحد الأهداف المهمة لصانعي السياسات في مصر، هو خلق الكتلة الحرجة

(38) Williams, Colin, Informal Sector Entrepreneurship (2014): OECD Policy Briefing, Paris, p. 13.

من هذه الفئة لرواد الأعمال للدفع نحو مزيد من الفاعلية لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[٣٩]

- **التحول نحو الرسمية**: حيث يبقى خيار السعي لاستئصال ريادة الأعمال في القطاع غير الرسمي أحد أهم التوجهات للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وزيادة قدراته. ولتحقيق ذلك، يُنظر إلى رواد الأعمال غير الرسميين على أنهم " اقتصاديون عقلانيون" يتهربون من الضرائب طالما أن المردود أكبر من التكلفة المتوقعة للقبض عليهم ومعاقبتهم، ويتم السعي إلى التغيير من خلال تغيير نسبة التكلفة / العائد التي تواجه المشاركين أو التفكير في المشاركة في ريادة الأعمال غير الرسمية. ويتم تحقيق ذلك من خلال رفع تكاليف التشغيل بشكل غير رسمي وتشجيعهم على الرسمية تارة بالحوافز وأخرى بالعقوبات، مع ضمان مستوى ملائم من الحماية لنشاطاتهم في ضوء التقدم طواعية لهذا الاندماج وبالتالي فإن الخيار الأفضل هو إضفاء الطابع الرسمي على ريادة الأعمال غير الرسمية، ورغم أنه سيخفض من المزايا النسبية التي يتمتعون بها، غير أنه سيمكن الشركات من لإتباع نهج "الرسمية، الذي ستضمن من خلاله الشركات الانتقال إلى معايير تنظيمية أكثر لظروف العمل مثل الصحة والسلامة ومعايير العمل ... وغيرها.[٤٠]

ه- **الإطار المجتمعي :**

وفيه تتعلق ريادة الاعمال بجوانب مجتمعية كتصورات أو معتقدات أو أفكار مسبقة حول العمل الحر والعمل الذي يحمل مخاطرة، وقد يلقى ذلك عزوفا لدى فئات كثيرة، وفي هذا الصدد يحدد الإطار المجتمعي عدد من الأدوار التي يمكن أن تمارسها مؤسسات مختلفة كالتعليم والإعلام وبرامج التوعية والتدريب ... وغيرها، التي من شأنها المساهمة في تعزيز فاعلية ريادة الاعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وفي مقدمتها تغيير المعتقدات الاجتماعية وتصورات الأفراد، حول ريادة الأعمال، ففي الوقت الذي ينظر فيه البعض إلى نشاط ريادة الاعمال على أنه إما مدفوع بعوامل سلبية تتعلق بوضعه من قبل نقص فرص العمل خاصة اللائق منها، أو نقص الموارد أو الدخل، أو يتجهون نحوها لوجود فرص أعمال جذابة تحمل في طياتها تحقيق أرباح، وإذا غلب الجانب الأول على الجانب الثاني، تقع على عاتق الحكومة ووسائل الاعلام المختلفة، إعادة التعريف بريادة الأعمال كنشاط وممارسات من شأنها المحافظة على القيمة

(٣٩) الأمم المتحدة (٢٠١٨): ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي : بعديا عن سير الاعمال كالمعتاد، تقرير أقل البلدان نموا ٢٠١٨ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك، صص ٩٧- ١٠٠.

(٤٠) الشال، مها (٢٠٢٣): الابتكار ودوره في التنمية الصناعية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية والإقليمية، كلية السياسة والاقتصاد- جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد (١٨)، عدد (١٧)، يناير صص ٢٤- ٢٥.

الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال البشري، كما أنها تساعد شكل كبير في إدرار المزيد من الدخل مع مزيد من الوقت والمثابرة. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يمتد لغرس قيم ريادة الأعمال في النشء في المراحل التعليمية التأسيسية.[٤١]

كيفية استخدام ريادة الأعمال كسياسة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

١) زيادة الوعى بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة اهتمام البنوك التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الصغيرة المتوسطة ووضع الخطط التمويلية لها وبذلك تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحقيق الهدف الأول، حيث توفر هذه المشاريع فرص عمل فتضمن الحصول على دخل للأفراد، والهدف الثاني، حيث ضمان الحصول على دخل يؤدى إلى القضاء على الجوع . والهدف الثالث، وهو الرعاية الصحية والهدف الخامس، حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة باتت تمكن المرأة من إقامة هذه المشاريع مما يحقق المساواة بين الجنسين.

٢) تطوير تفكير الشباب من التركيز على استغلال الفرص إلى التفكير لخلق الفرص وحث الشباب على الابتكار ووضع الخطط لاستغلال قدرات الشباب منذ الصغر أملا في زيادة رواد العمال وزيادة الدعم للمبدعين مما يساعد على الابتكار، وذلك باختراع مصادر للطاقة المتجددة، وزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

٣) تفعيل حاضنات الشباب بجانب حاضنات الأعمال بمثابة مختبرات لبناء شخصية العناصر الريادية وتطوير آليات التطوير لدى مؤسسات التعليم، ومن ثم يجب على الحكومة المصرية تطوير منظومة التخطيط الكلى حتى يكون هناك تنسيق بين كافة المشروعات التي تقام داخل الدولة والمؤسسات القائمة بها، هذا بالإضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بإقامة مشروعات ريادة الأعمال وتسهيل الإجراءات اللازمة داخل جميع المحافظات مما يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤) التركيز على التعليم الفني وإدراج ريادة الأعمال في المناهج مما يخلق جيل قادر على الابتكار ويفي بمتطلبات سوق العمل والاهتمام بالمناهج التي تهتم بالبيئة مما يساعد في تحقيق الأهداف التنموية، وكذلك الحد من الروتين الإداري في إنجاز المعاملات حيث ينبغي على الحكومات أن تقدم أنواعا كثيره من الدعم لجميع أنواع منظمي المشاريع مع التركيز على الخطوات الإدارية اللازمة لإقامه الاعمال التجارية وتبسيطها وتقصيرها مما يزيل الحواجز أمام الاستثمار الاجنبي المباشر وتخفيض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري.

([٤١])حطاب، هلا (٢٠١٣): المرصد العالمي لريادة الأعمال " تقرير ريادة الاعمال ٢٠١٢ في مصر، الجامعة البريطانية بالقاهرة، مركز بحوث التنمية الدولية بكندا ومؤسسة صلتك، ص ١٨.

٥) توسيع نطاق الدعم الموجه لريادة الأعمال بحيث يصل إلى المناطق النائية والحدودية فكلما اتسع نطاق رواد الأعمال داخل الدولة الواحدة كلما تم القضاء على التمييز داخل الدولة، والاتجاه إلى تسجيل المشروعات قانونيا سواء الصغيرة أو المتناهية الصغر وبذلك تندمج جميع المشروعات تحت نطاق الاقتصاد الرسمي مما يرفع معدل النمو الاقتصادي.

٦) تشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات الادارة البيئة والاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر عن طريق اتجاه رواد الأعمال إلى اعتماد النظم البيئية واستثمارات بيئية جديده والاهتمام بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.[٤٢]

ومن خلال ما سبق تبين للباحث أن ريادة الأعمال تعد أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي ومواجهة البطالة لدى مختلف المجتمعات، إذ تتصل بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة سواء عن طريق تحقيق نفس أهدافها أو بطريقة غير مباشرة بالتأثير على آليات تحقيق هذه الأهداف. كما يساهم نشاط ريادة الأعمال في تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعد الهدف الأول للتنمية المستدامة بالتحفيز على خلق فرص العمل وتحسين المهارات وتشجيع الابتكار التكنولوجي. بالإضافة إلى أنه يساعد بدوره أيضا في زيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع المنافسة. وبالتالي، فالفروق في مستوى نشاط ريادة الأعمال أو في أنواعها يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي والتحكم في عوامل الإنتاج التقليدية، وهي العمل ورأس المال. فالنمو الاقتصادي، علاوة على فوائده في زيادة الدخول كعنصر مهم في التحول الهيكلي، ومن ثم تلعب ريادة الأعمال دورا محوريًا في استمرار ديناميكية عملية التنمية المستدامة.

(٤٢) غازى، سمر الأمير (٢٠٢٠): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص ٣٠- ٣١.

نتائج الدراسة:

اتضح للباحث من استجابات المبحوثين حول مقترحات رواد الأعمال حول دور المشروعات الريادية في تحقيق التنمية المستدامةأنها تتركز في مجموعة من المطالب، وهي كما يلي:

- المرونة في الإجراءات: حين يبدأ رواد الأعمال مشاريعهم الخاصّة، يساهمون في خلق فرص عملٍ وتحفيز النمو الاقتصادي المحليّ، ما يُوفّر أساس الحياة المستدامة التي يُمكن من خلالها أن يعيلَ الأفراد أنفسهم وعوائلهم.
- دعم الدولة للابتكار: حيث يسعى رواد الأعمال بشكلٍ مستمرٍّ إلى إيجاد الحلول الإبداعيّة للمشاكل والتّحديات، فمن الابتكارات الصّديقة للبيئة إلى حلول الطّاقة المتجدّدة، تحتلّ مشاريع ريادة الأعمال مكانةً رائدةً في تشكيل مستقبلٍ أكثر استدامةً.
- العمل على سن قوانين وتشريعات لتمكين رواد الأعمال اقتصاديا واجتماعياً : تُمكّن ريادة الأعمال الأفراد من السّيطرة على مصائرهم، من خلال بدء أعمالهم التّجاريّة الخاصّة، ما يساهم في الرّفاهيّة العامّة للأشخاص.
- العمل على زيادة الوعي البيئي: حيث تُعطي المشاريع الرّياديّة الأولويّة للمسؤوليّة البيئيّة، حيث يتم تصنيع المنتجات الصديقة للبيئة، والعمل على تقليل البصمة الكربونيّة، وهذا ما يتوافق مع الهدف الأساسيّ في العيش المستدام.
- العمل على إيجاد مبدأ المرونة والتّوازن بين العمل والحياة: توفّر ريادة الأعمال وسيلةً فريدة للأفراد لإعادة تعريف التّوازن بين العمل والحياة، وهو ما يُعزّز الرّفاهية العامّة للسّكان.
- تشجيع التنويع الاقتصادي: إذ تساهم ريادة الأعمال في التّنويع الاقتصاديّ من خلال طرح أفكارٍ وصناعاتٍ جديدةٍ، فالاقتصاد المتنوّع يكون أكثر مرونةً في مواجهة التّحديات، ممّا يُقلّل الاعتماد على قطّاعاتٍ محدّدةٍ، ويُعزّز هذا التّنويع استدامة المجتمعات، ويُعزّز القدرة على التّكيف والاستقرار على المدى الطّويل.
- تشجيع المسؤولية الاجتماعيّة: يتبنّى معظم رواد الأعمال المسؤولية الاجتماعية كقيمةٍ أساسيّةٍ، سواء من خلال الأعمال الخيريّة، أو المشاركة المجتمعيّة، ويعتبر هذا الالتزام حاسماً في تعزيز الحياة المستدامة.
- تحفيز قدرة المشروعات على التنفيذ، والتقليل من تكاليف الفرص الضائعة.
- العمل على التحديد الدقيق لماهية رائد الأعمال طبيعة المناخ الاستثماري.

- توفير البيانات الدقيقة عن رواد الأعمال في كل مجال من مجالات الاعمال لتقريب المسافات بين رواد الأعمال وسهولة نقل الخبرات والمهرات الإدارية.
- النهضة بنظام التعليم ورفع عنايته بريادة الأعمال وثقافة العمل الحر.
- تعزيز فاعلية ريادة الأعمال في خدمة الأهداف ال سبعة شعر للتنمية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

توصيات الدراسة:

بعد الاطلاع على النتائج النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، يمكن للباحث أن يوصى بمجموعة التوصيات التالية:

- زيادة الوعى بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة إهتمام البنوك بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الصغيرة المتوسطة ووضع الخطط التمويله لها وبذلك تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث توفر هذه المشاريع فرص عمل فتضمن الحصول على دخل للأفراد، والهدف الثاني، حيث ضمان الحصول على دخل يؤدى إلى القضاء على الجوع، والهدف الثالث، وهو الرعاية الصحية والهدف الخامس، حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة باتت تمكن المرأة من إقامة هذه المشاريع مما يحقق المساواة بين الجنسين.
- تطوير تفكير الشباب من التركيز على إستغلال الفرص إلى التفكير لخلق الفرص وحث الشباب على الابتكار، ووضع الخطط لاستغلال قدرات الشباب منذ الصغر أملاً في زيادة رواد الأعمال وزيادة الدعم للمبدعين مما يساعد على الابتكار، مما يحقق الهدف السابع وذلك باختراع مصادر للطاقة المتجددة، والهدف الثامن بزيادة النمو الإقتصادي وزيادة الكفاءة في إستخدام الموارد، والهدف التاسع والهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- تفعيل حاضنات الشباب بجانب حاضنات الأعمال بمثابة مختبرات لبناء شخصية العناصر الريادية وتطوير آليات التطوير لدى مؤسسات التعليم وبذلك يحقق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- يجب على الحكومة المصرية تطوير منظومة التخطيط الكلى حتى يكون هناك تنسيق بين كافة المشروعات التي تقام داخل الدولة والمؤسسات القائمة بها، هذا بالإضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بإقامة مشروعات ريادة الأعمال وتسهيل الإجراءات اللازمة داخل جميع المحافظات مما يعمل على تحقيق الهدف العاشر والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- التركيز على التعليم الفني وإدراج رياده الأعمال في المناهج مما يخلق جيل قادر على الابتكار ويفي بمتطلبات سوق العمل والاهتمام بالمناهج التي تهتم

بالبيئة مما يساعد في تحقيق الأهداف الثالث عشر و الرابع عشر والخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

- الحد من الروتين الإداري في إنجاز المعاملات, حيث ينبغي على الحكومات أن تقدم أنواعاً كثيرة من الدعم لجميع أنواع منظمي المشاريع, مع التركيز على الخطوات الإدارية اللازمة لإقامة الأعمال التجارية وتبسيطها وتقصيرها مما يزيل الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الحد الادنى من متطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري مما يحقق الهدف الثامن والهدف السابع عشر.

قائمة المصادر والمراجع

أبو زنط، ماجدة ؛ وغنيم،عثمان (٢٠٠٦): التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، جامعة البلقاء التطبيقية- كلية التخطيط والإدارة، مجلة المنارة، المجلد (١٢)، العدد (١)، ص ١٥٦.

آل علي، منال إبراهيم (٢٠١٧): التمويل المبتكر في ريادة الأعمال، مجلة الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، فبراير، ٢٠١٧ . https://www.alkhaleej.ae

الأمم المتحدة (٢٠١٨): ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي : بعديا عن سير الاعمال كالمعتاد، تقرير أقل البلدان نموا ٢٠١٨ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك، صص ٩٧- ١٠٠.

بلعابد، فايزة (٢٠٢٢): محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد_ بشار، ص ٥.

البنك الدولي (٢٠١٩): مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل، رقم التقرير PAD2650 :، جنيف، مارس، ٢٠١٩، قطاع الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنيف، ٢٠١٩، ص ٦.

الحداد، عوض (١٩٩٣): الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، ص ٩٣.

حطاب، هلا (٢٠١٣): المرصد العالمي لريادة الأعمال " تقرير ريادة الاعمال ٢٠١٢ في مصر، الجامعة البريطانية بالقاهرة، مركز بحوث التنمية الدولية بكندا ومؤسسة صلتك، ص ١٨.

الدغيدي، أحمد رفعت علي ؛ سليمان، عادل محمد حسن (٢٠٢٢): تطوير مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة عين شمس على ضوء خبرتي كل من جامعة كامبريدج وجامعة لوند، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٦)، الجزء (١)، ص ١٥ – ١٦٢.

دو خلاسموشييت (٢٠٠١): مبادئ التنمية المستدامة، الدار لدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط ١، ص ٢٦.
الرميدي، بسام سمير (٢٠١٨): المرجع السابق، ص ص ٣٧٦- ٣٧٧.
الرميدي، بسام سمير (٢٠١٨): تقييم مستوي معرفة طلاب كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية حول ريادة الأعمال واتجاههم نحوها، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (١٠)، العدد (٣)، سبتمبر، ص ٦٤٩.
رومانو، دونانو (٢٠٠٣): الاقتصاد البيني والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، صص ٨٥- ٨٨.
زكي، رمزي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (٨٤)، ١٩٨٤م، ص ٤٣٥.
سباعي، ياسر احمد محمد (٢٠٢١): تقييم دور آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر ـ دراسة تطبيقية، المجلة الدولية للدراسات المتعددة التخصصات في الإدارة والأعمال والاقتصاد، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ٢٤ – ٥٥.
سنوسي، زوليخة؛ وبوزيان الرحمان، هاجر (٢٠٠٨): البعد البيني لاستراتيجية التنمية المستدامة مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة سطيف، يومي ٨/٧ أبريل ٢٠٠٨، ص ٧.
سيد بدر، طارق عامر (٢٠١٩) : القطاع المصرفي يعمل على دعم رواد الأعمال، جريدة المال، القاهرة، https://almalnews.com/author/s-badr/
الشال، مها (٢٠٢٣): الابتكار ودوره في التنمية الصناعية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية والإقليمية، كلية السياسة والاقتصاد- جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد (١٨)، عدد (١٧)، يناير صص ٢٤-٢٥.
شبيطة، علي ، وهزيلي، رابح (٢٠٢١): مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلـة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف٢، المجلد (٧)، العدد (٢)، ص ص ١٤٤ – ١٦٣.
الصيرفي، محمد عبد الوهاب ؛ عبد الفتاح، عصام عطية ؛ علام، رحاب السيد السيسد (٢٠٢٠): ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية) - دراسة

تحليلية، كلية التربية- جامعة العريش، مجلة كلية التربية، العدد (٢٢)، السنة الثامنة، صص ١٤٢- ١٤٤.

عبد الحميد، سمر الأمير غازي ؛ الجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠٢٠): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، كليه التجارة - جامعه طنطا، مجلة كلية التجارة، المجلد (٤٠)، عدد خاص، الجزء (٢)، مؤتمر الكلية، ص ص ١٧- ٢١.

عبد الحميد، سمر الأمير غازي ؛ الجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠٢٠): مرجع سابق، ص ص ١٧- ٢١

غازى، سمر الأمير (٢٠٢٠): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى الواقع المصري)، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص ٣٠- ٣١.

غنيم عثمان، محمد ؛ وأبو زنط، ماجدة (٢٠٠٧) : التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان الأردن دار الصفا، صص ٢٩-٣٠.

غنيم، عثمان (١٩٩٩): مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، ص ٢٦.

فلاحي، صالح عمر (٢٠٠٤): التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد (٣)، عدد (٣)، صص ٩- ١١ .

القبي، الطيب محمد ؛ أمهني، نجوى رمضان (٢٠١٩): أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجهاز استثمار مياه النهر الصناعي بالمنطقة الوسطى، كلية الاقتصاد - جامعة سرت، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (١)، ص ٣٠٨.

محمد، علا السيد (٢٠٢٠): دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بالتطبيق علي الحالة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، ص ٢٥٧-٣٢٠.

مراد، ناصر (٢٠٠٩): التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، مجلد (١٦)، عدد (٤٦)، ص ١٠٨.

المركز المصري لدراسات السياسات العامة، تقى شعاع التغيير لشباب الجامعات " لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة سوهاج،،، برنامج الحرية الاقتصادية، القاهرة، ١٢ فبراير، ٢٠١٨- https://ind.sohag-univ.edu.eg/main/ .

المركز المصري لدراسة السياسات العامة، الورشة التدريبية الثانية لشباب رواد الأعمال تمكين الشباب اقتصاديا، ريادة الأعمال القاهرة، ١٣ مارس، ٢٠١٩.

مصطفى، مي (٢٠١٨) التنمية والابتكار من خلال التشابك الثلاثي بين الحكومة والصناعة والجامعة، سمنار شباب الباحثين الحلقة الأولى معهد التخطيط القومي، القاهرة، أكتوبر، ص ١٠.

موسشيت، ف. دوجلاس (٢٠٠٠): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص ١٧.

موسى، ياسر عبد الرسول قطب ، وآخرون (٢٠٢١): دور المبادرات والممارسات الوطنية في دعم ريادة الأعمال والابتكار في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، معهد الدراسات و البحوث البيئية، جامعة السادات، المجلد (١١)، العدد (٣)، ص ص ٦٣٦-٦٤٣.

النجار، فايز جمعة والعلي عبد الستار محمد (٢٠١٠): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة . ط ٢، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ص ٤٨- ٥٠.

النعمي، امتنان حسن (٢٠٢٢): دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٦)، العدد (٢٥)، ص ٧١-٩٣.

يوسف، عبدالتواب سيد عيسي (٢٠٢٢): الحاضنات التكنولوجية مدخل لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (٢٨)، الجزء (٢)، ص ٧٦ – ٢١٤.

Claudesmouts, Marie (2005): le dévloppement durable éditions Armand colin, France, p. 6.

Cornell University, INSEAD, WIPO, Global Innovation Index 2019, Available at the link: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019.pdf .

Dhahri, S., & Omri, A., (2018): " Entrepreneurship Contribution to the three Pillars of Sustainable Development: What does the Evidence really say?" Journal of Sustainability, Vol. (106), No. (22), p.p. (64-77), p. 66.

Procházková, P., & Velíšková, V., (2021): " Development of Performance Evaluation Indicators for Social Enterprises: The use of Delphi Technique " Journal Of

Sustainability, Vol. (22), No. (6), PP. (1396-1415), P. 1399.

Stel, A.; Carree, M.; and Thurik, R. (2005(: The Effect of Entrepreneurial Activity on National Economic Growth. Special Issue on: Causes and Effects of New Business Creation; Empirical Evidence from the Global Entrepreneurship Monitor (GEM) .Small Business Economics. Vol (24), N(3). pp. 315- 318 .

The United States Agency for International Development, Strengthening Entrepreneurship and Enterprise Development (SEED) – Gender Assessment, Cairo, January 15, 2016, p. 23.

Williams, Colin, Informal Sector Entrepreneurship (2014): OECD Policy Briefing, Paris, p. 13.